

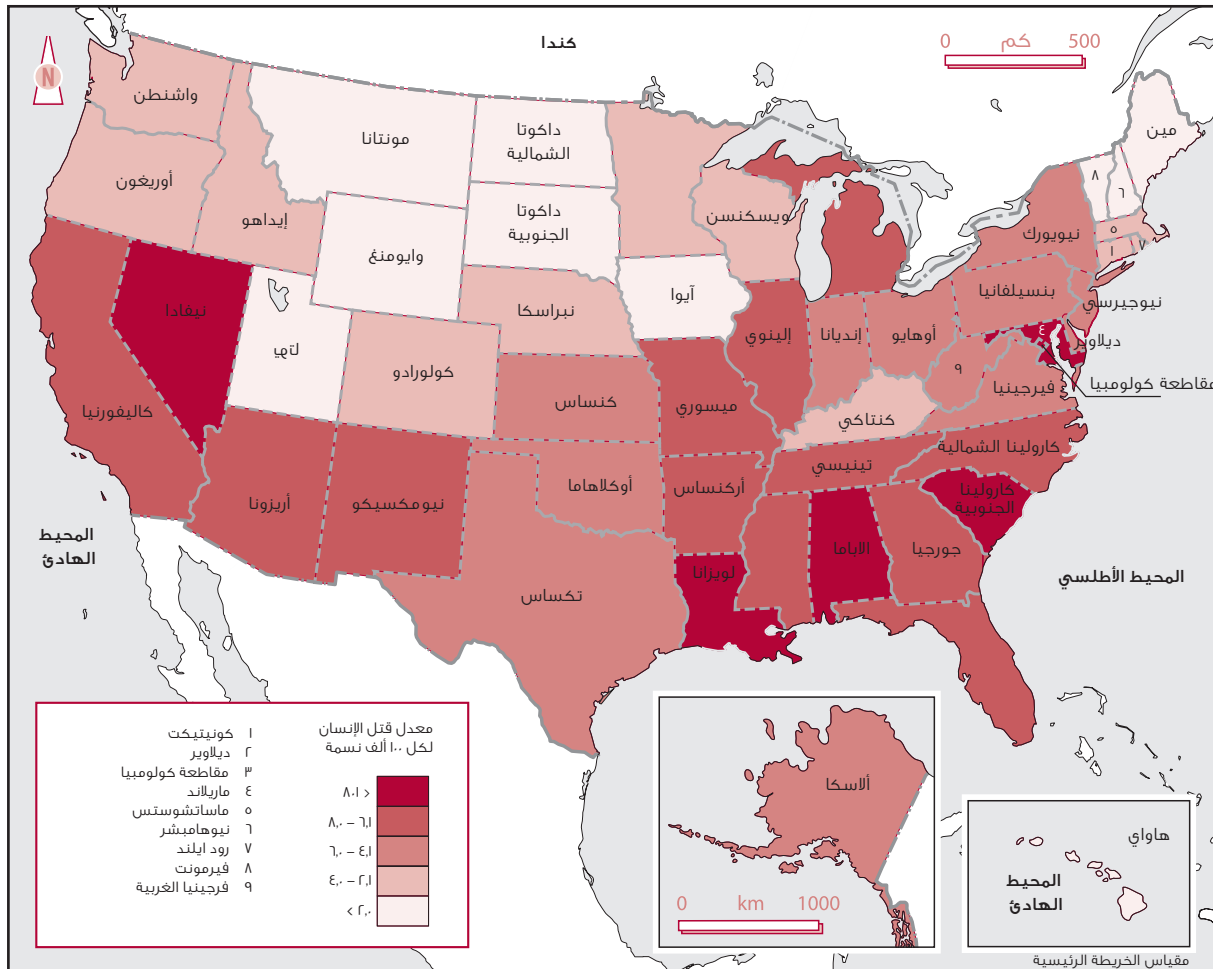
## استهداف أعمال العنف المسلح تدخلات الصحة العمومية

العنف المسلح مشكلة اجتماعية تصيب جميع المجتمعات في العالم. وردت دول العالم باستراتيجيات متنوعة للحد من العنف المسلح، إذ يعمل الحضور المكثف للشرطة في المدن والجيش خارجها في كولومبيا، على ردع الجريمة والعنف وكذلك تحسين الأمن والنظام. وقامت عدة دول أخرى في أمريكا اللاتينية بحظر المشروبات الكحولية خلال الانتخابات وأيام العطل الرسمية، وتخفيض ساعات عمل الحانات أو تغيير قوانين المشروبات للحد من حوادث العنف المرتبطة بإساءة استخدام المشروبات الكحولية. وأنشأت جامايكا وبوروندي مرادد لمكافحة الجريمة لجمع معلومات عن العنف المسلح لإعلام استراتيجيات المنع وتوجيهها. ويبقى سؤال مهم: ما هو التدخل الفعال لمنع العنف المسلح؟ لا توجد إجابة واضحة.

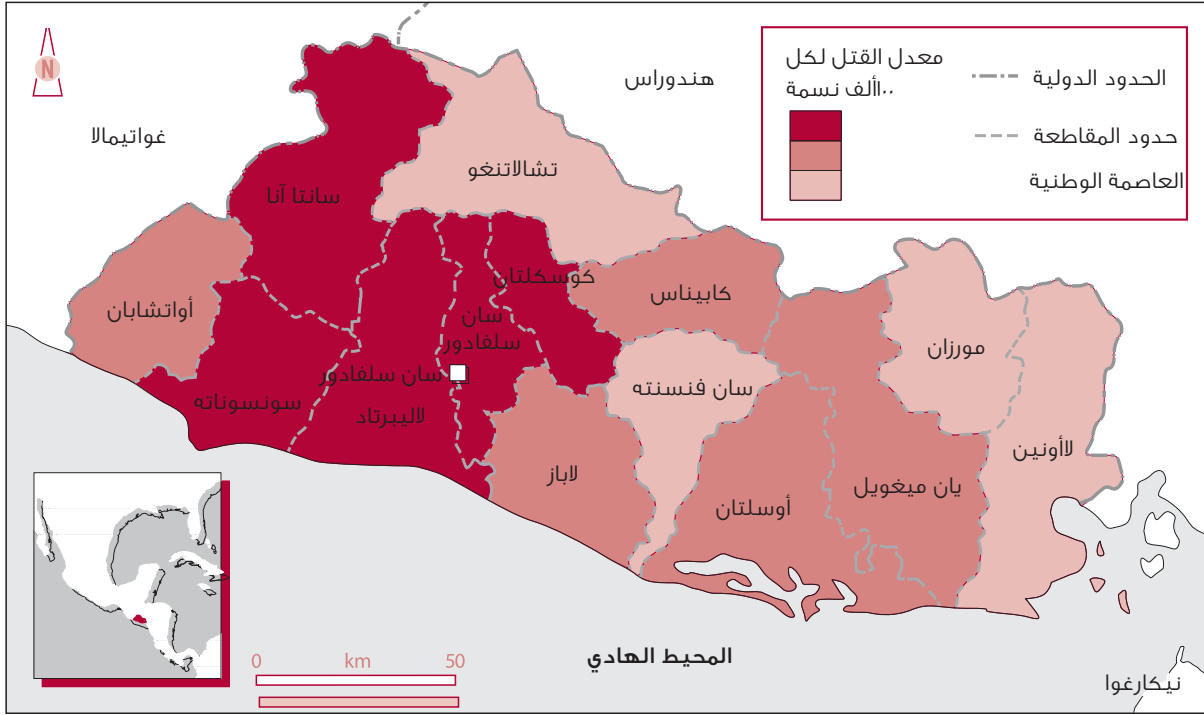
يبدأ هذا الفصل بمناقشة طائفة من التدخلات التي طورت للتصدي لأعمال العنف المسلح، ثم تعقب ذلك دراستنا حالة، الأولى تركز على الولايات المتحدة والثانية على السلفادور. تحدد الدراستان الطرق التي يحاول كل بلد منهما معالجة العنف المسلح. ينتهي الفصل بعدد من الدروس التي جرى تعلمها منذ أواخر الثمانينات. الخلاصات الرئيسية هي كما يلي:

- لا تدخلاً بذاته بقادر على معالجة مشكلة العنف المسلح المعقدة والمتعددة الأسباب.
- يمكن أن تكون مقارنة العدالة الجنائية لتخفيض الجريمة القائمة على أعمال الشرطة الموجهة والاعتقال والملاحقة القضائية، فعالة، لكنها غير كافية لوحدها في معالجة العنف.
- تستهدف الاستراتيجيات الفعالة ثلاثة عناصر مهمة: الفاعل الذي يرتكب فعل العنف، الآلة المستخدمة في ارتكاب الفعل، البيئة التي وقع فيها العنف.

خارطة ٩،١ معدلات قتل الإنسان بحسب الولاية (لكل ١٠٠ ألف نسمة)، الولايات المتحدة ٢٠٠٦



خارطة ٩,٢ معدلات قتل الإنسان بحسب المقاطعة (لكل ١٠٠ ألف نسمة)، السلفادور ٢٠٠٧



المصدر: المفوضية الوطنية (٢٠٠٧، ص ٢٦) آي إم ال (٢٠٠٧)

- من خصائص استراتيجيات التدخل الناجحة في خفض العنف المسلح هي قيامها على الأدلة، قابلة للتصديق، تتطلب التعاون، وتناسب المجتمع المحلي، وسياقها يستهدف العرض على الأسلحة النارية والطلب عليها وأن تكون مدعومة على جميع الأصعدة شعبياً وسياسياً ومالياً.

ما هو معروف عن برامج منع العنف المسلح هو أنها تقوم، بقدر كبير، على برامج منمذة في دول ذات دخل مرتفع، برامج قادمة بأغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي الولايات المتحدة بلغت نسبة القتل ذروتها في سنة ١٩٨٠ بمعدل ١٠,٢ لكل ١٠٠ ألف مواطن. وبعد فترة انخفاض ارتفع المعدل مرة أخرى إلى ما يعادل المستوى نفسه تقريباً في مطلع التسعينات. وبعد سنة ١٩٩٤ هبط معدل القتل بشكل دراماتيكي إلى أكثر من ٥ بقليل لكل ١٠٠ ألف في سنة ٢٠٠٠ واستقر على ذلك في السنوات الخمس التالية.

وفي سنة ٢٠٠٥ شهدت الولايات المتحدة أدنى مستوى لها في أعمال العنف المسلح منذ مستهل السبعينات. وثمة عوامل عدة أسهمت في هذا الإنخفاض: قوانين أكثر تشدداً، أحكام أكثر قسوة، نمو اقتصادي، فرص عمل أفضل وتنفيذ استراتيجيات للحد من العنف. وتشمل المبادرات المبتكرة على عمليات الموافقة على التفتيش، جهود لتضييق منافذ حصول المجرمين على الأسلحة النارية وأعمال شرطة المحددة الهدف وشراكة استراتيجية بين الشرطة والمجتمعات المحلية لمعالجة العنف بشكل جماعي.

وصفت الحالة الراهنة التي تعيشها السلفادور بوباء عنف. فيحلول أواخر التسعينات غدت السلفادور واحدة من أكثر البلدان عنفاً في العالم، إذ سجلت السلفادور في سنة ٢٠٠٦ ٥٦,٢ حالة قتل لكل ١٠٠ ألف نسمة. وأسهمت عدة عوامل في هذا المستوى العالي من العنف، منها تفاوت الدخل وتمهيش المجتمعات المحلية وعطالة الشباب عن العمل وسياسات الهجرة الأمريكية وارتفاع مستوى الفقر على الصعيد الوطني والتداول الواسع للأسلحة النارية والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات.

وعملت السلفادور، رداً على التهديد المتعاظم للعنف المسلح، على تحويل اهتمامها إلى جهود لمنع بقصد الحد من انتشار العنف المسلح. وتعلمت السلفادور من التجارب الناجحة في البلدان الأخرى مثل كولومبيا، بجعل الأماكن العامة أكثر أماناً، والحد من حمل الأسلحة وتعزيز شرطة إنفاذ القانون وفرض حظر على بيع المشروبات الكحولية.

وفي سنة ٢٠٠٥ أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات سلفادورية محلية مشروع البلديات الخالية من السلاح الذي هدف إلى فرض قيود على المدنيين الحاملين للأسلحة. وبين المشروع، رغم الصعوبات، نتائج مبكرة إيجابية، منها إقامة ٦٤ مكاناً خالياً من السلاح وانخفاض جرائم الأسلحة النارية (٢٩ في المائة) والقتل (٤٧ في المائة) في إحدى البلديات.